



قراءة إحصائية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر

مؤشرات التنمية الاجتماعية أنموذجا

Statistical Analysis of sustainable development indicators and their evolution in Algeria

Social Development Indicators as a Case Study

صغيري فوزية *

جامعة غرداية (الجزائر).

البريد الإلكتروني المهني: seghairi.fouzia@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر

2023/06/01

تاريخ القبول

2023/04/25

تاريخ الإيداع

2022/12/05

الملخص: يهدف هذا المقال إلى دراسة تطور المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال عرض الظروف التي أدت إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة، وكذا تتبع مسار تطور مجموعة من مؤشرات قياسها والمتعلقة بالجوانب الاجتماعية والتحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال، وهذا لرصد مستوى التقدم الذي أحرزته الجزائر في الوضع التنموي المستدام وخاصة الوضع الاجتماعي، واستخدم لتحقيق أهدافه المنهج الكمي، ومن نتائجه وبصفة عامة أنّ البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو في المؤشرات الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ المؤشرات الاجتماعية؛ التعليم؛ الصحة؛ البطالة.

Abstract: The present article aims is to analyze the trajectory of social indicators for sustainable development in Algeria, through an exposition of the conditions that led to the emergence of the concept of sustainable development, and subsequent tracking of the evolution of a set of measurement indicators pertaining to social aspects. The study seeks to identify the challenges that Algeria faces in this area, with a view toward monitoring the country's progress in sustainable development, particularly with regard to its social dimensions, using a quantitative methodology. Ultimately, the research findings suggest that despite some limitations, Algeria's development programs have facilitated progress in the country's social indicators.

Keywords: Sustainable development; social indicators; education; health; unemployment.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

أصبح للتنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي منذ التسعينيات من القرن العشرين، حيث غدت من أهم متطلبات الحكومات واعتبرت مطلب أساسي لتحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين أجيال الحاضر والمستقبل، وكذا البحث في كيفية نقل القدرات والثروات من جيل لآخر، من خلال استعمال أسس متينة وثابتة تسمح بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشعوب، هذا ما زاد من أهميتها لدرجة تأسيس هيئات مستقلة خاصة لتعزيز التنمية المستدامة من جميع الجوانب سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية وحتى المؤسساتية، ونتيجة لاتساع هذا المفهوم كان لزاما على المؤسسات المعنية توحيد المفاهيم، وبذلك أكد تقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1955 على أن التنمية المستدامة تسعى إلى التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل أعباءها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

ومن هنا نرى أنه من واجب الدول العربية عامة والجزائر خاصة من اتخاذ المبادرة لإعادة تصويب الأوضاع من خلال التنمية المستدامة، حيث تعتبر المؤشرات الاجتماعية واحدة من القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، باعتبارها القضية المركزية لتحسين نوعية حياة السكان، وتتضمن العدالة الاجتماعية على درجة من الإنصاف والشمولية في توزيع الموارد، والفرص المتاحة واتخاذ القرارات، ويشمل توفير فرص مماثلة من عمالة وخدمات اجتماعية بما في ذلك التعليم، الصحة والشغل داخل المجتمع المحلي أو على المستوى الدولي، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المقال وذلك بالتطرق إلى المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة وتطورها في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

تعد التنمية المستدامة في الحقيقة مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية، والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاهتمام بمؤشرات الاجتماعية بما فيها مؤشرات التعليم، الصحة والبطالة، والتي أصبحت من صلب المسائل التي يدور النقاش حاليًا حولها، انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بموضوع الإصلاح الاقتصادي للبلاد، ومساهمتها في تقييم الوضع الراهن للجزائر، من خلال ارتفاع أو انخفاض لهته المؤشرات وذلك للتصدي بصورة كاملة للقضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها والتي تحول دون الوصول إلى تحقيق نتائج فعلية ترسم على أرض الواقع لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

وبناء على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الجوهرى التالي: ما هي أهم التطورات الإحصائية التي شهدتها المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر؟

هدف الدراسة:

مما سلف ذكره فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تتبع التطورات السوسيو إحصائية للمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر، وضمن هذا الهدف الرئيسي تتدرج مجموعة من الأهداف أهمها:

- 1- مفهوم التنمية المستدامة ومراحل تطورها الفكري
- 2- أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الاتجاه السائد في واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تحليل تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة، ودراسة أهمية العلاقة بين مختلف المؤشرات الاجتماعية كالعلاقة بين التعليم

والصحة من جهة، والعلاقة بين حالة التغذية والإصحاح من جهة أخرى، والوصول بذلك إلى نظرة شاملة حول منحى وتطورات هته المؤشرات.

المنهج:

اعتمدت الباحثة على المنهج الكمي، من خلال التعامل مع معطيات مفصلة ونسب ذات دلالة إحصائية قصد الاقتراب من الدقة والموضوعية، حيث تمّ الاعتماد على: معطيات البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصاء، نتائج التعدادات الوطنية، الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، معطيات أطلس بيانات العالم.

1. تعريف مفردات البحث:

1.1 تعريف التنمية المستدامة:

إنّ التنمية المستدامة تتطلب الاهتمام ليس بالنمو الاقتصادي الماديّ فحسب (علي، 1993، صفحة 164)، بل بالوقت ذاته بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية البيئية والثقافية، والتي تتفق جميع التعريفات للتنمية المستدامة على أنها تغير حضاري يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً اجتماعياً تكنولوجياً وثقافياً، وتوظيف كل الموارد المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الجميع، ومشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات الكفيلة بتلبية حاجاتهم حتى تكون خطط التنمية أقرب إلى الواقع وغير محابية لأصحاب المشاريع على حساب الغالبية من السكان (Donoto, 2002, p.53)، حيث تتعدد تعريفات التنمية المستدامة،

فهناك أكثر من 60 تعريفا لهذا النوع من التنمية (العربي، سميحة، 2019، ص125)

تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة 1987 بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1989، ص83)

أمّا مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريو دي جانيرو 1992 فهي إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لتمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل (مندوي، 2003، ص 67)

كما تعرف بأنها التنمية التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الأجيال القادمة (المجلس الأعلى للتعليم، 2002، صفحة 60)

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة اليوم لم تعد أرقام ومؤشرات اقتصادية وإنما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات، إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث، وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من أجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي

2.1 تعريف المؤشرات الاجتماعية:

المؤشر الاجتماعي عبارة عن أداة قياس أو معيار للتقييم، يسمح بتقديم الواقع الاجتماعي في فترة زمنية معينة، مع تقييم الانحرافات بين النتائج المرجوة والمحقة. وفقا لمنظمة التعاون والتنمية فإنّ المؤشرات الاجتماعية عبارة عن مقاييس إحصائية تسمح بالملاحظة والاطلاع على مستوى التغيرات في الوقت المناسب من الاهتمام الاجتماعي أساسي.

وقد تمّ إعطاء تعريف رسمي للمؤشرات الاجتماعية من قبل منظمة الأمم المتحدة، على أنّها الإحصاءات التي تعكس بصورة حيّدة ونفعية الجوانب المهمة للظروف والأوضاع الاجتماعية، وهي تسهّل أيضا تقييم هذه الظروف الاجتماعية وتطورها (فيصل، 2017، صفحة 50)

2. التنمية المستدامة وتطورها الفكري:

تعد قضية التنمية القضية المحورية ذات الاهتمام المتعاظم لدى العلماء والمفكرين والسياسيين والتنفيذيين في معظم دول العالم الثالث منذ حصولها على الاستقلال والتحرر

الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولاسيما منذ بداية الانحصار الاستعماري وظهور حركات التحرر والاستقلال الوطني، والتي ساعدت على تخلص بعض الشعوب من السيطرة والنهب الاستعماري، وبذلك انتهت مرحلة الاحتلال الأجنبي وظهور العديد من الدول المستقلة (السروجي، 2001، صفحة 10)

ونتيجة الاستجابة الواقعية والطبيعية للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات وانعكاس للخبرات الدولية والمحلية؛ استمر تطور مفهوم التنمية بالمفهوم والمحتوى كنتيجة واقعية لتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي، حيث أثرت الثورة الصناعية وقيام الثورة الفرنسية وانهيار النظام الإقطاعي وظهور النظام الصناعي الرأسمالي على الفكر الاقتصادي والاجتماعي لمختلف المفكرين، حيث اعتبر سان سيمون Saint-Simon التقدم الاجتماعي أساس حركة الإصلاح التي تهدف إلى تطور النظام الاجتماعي كما اعتبر اوغست كومت Auguste Comte أن التغير الاجتماعي ما هو إلا محصلة نمو الفكر الإنساني حيث أوضح نظريته من خلال انتقال الفكر بشكل طبيعي من التفكير الديني إلى العلمي (اسماعيل، 2015، صفحة 39)، مرة أخرى فإن التنمية المستدامة تعتبر مفهوم حديث نسبياً تطور من خلال عمليات وديناميات التنمية خلال العقود الماضية، وكانت أول تلك المفاهيم المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وظهور منظمات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960، إلى أن قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته الخامسة والأربعون عام 1968 باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لإجراء مكثف على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم.

ثم عقد في عام 1972 مؤتمر استوكهلم في السويد معلناً أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب والعمل على تحسين وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها.

وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضعت استراتيجيات لحفظ الطبيعة، لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد، والذي أكدته عام 1987 لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكدة على تنمية قابلة للاستمرار دون ضرر بيئي.

في عام 1990 أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكداً على ضرورة أن تعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد، وتزامن معه عام 1992 انعقاد مؤتمر في ريو دي جانيرو بالبرازيل وهو قمة الأرض وقمة كوبنهاجن عام 1995 وقمة المرأة في بكين مؤكدين على ضرورة التنمية المستدامة.

وفي عام 2002 عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة، ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة.

وفي عام 2005 أقر وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية، بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة

العربية في تونس عام 2010 تحت شعار المرأة شريك أساسي في عملية التنمية
المستدامة (النصر، 2017، الصفحات 85-86)

3. مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن اجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة فيما يلي (وهيبة، 2015، صفحة 7)

1.3 استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعدّ أسلوب النظم شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولذلك فالبيئة الإنسانية لأيّ مجتمع بشقيها البشري والطبيعي ما هي إلّا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأنّ أي تغيير يطرأ على هذا النظام الفرعي سوف يؤثر مباشرة على محتويات النظم الأخرى.

2.3 مبدأ المحافظة على البيئة: يجب الحفاظ على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بالجوانب البيئية للإنسان، ومحاربة كلّ ما هو مضر بالبيئة، وتشجيع الدول الأخرى على الاستغلال الأفضل لمواردها.

3.3 المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقرّ بمشاركة جميع الجهات في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار خاصة في مجال التخطيط، وهذا يعني أنّها تنمية تبدأ من المستوى المحلي، الإقليمي والوطني، تكمن في دور الحكومات المحلية والمجالس البلدية وحاجات المجتمع المحلي.

4.3 الحفاظ على الميراث الثقافي: إنّ الميراث الثقافي في أيّ مكان أو دولة يساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع من خلال احترام القيم العامة للمجتمع، مع مراعاة مميزات التنمية المستدامة، فهو بذلك يهتم بتأمين الهوية الثقافية للمجتمع.

5.3 الصحة ونوعية حياة جيدة: تحسين نوعية الحياة للأفراد هي مركز التنمية المستدامة وهدفها من خلال إشباع حاجات الأفراد الحالية والمستقبلية.

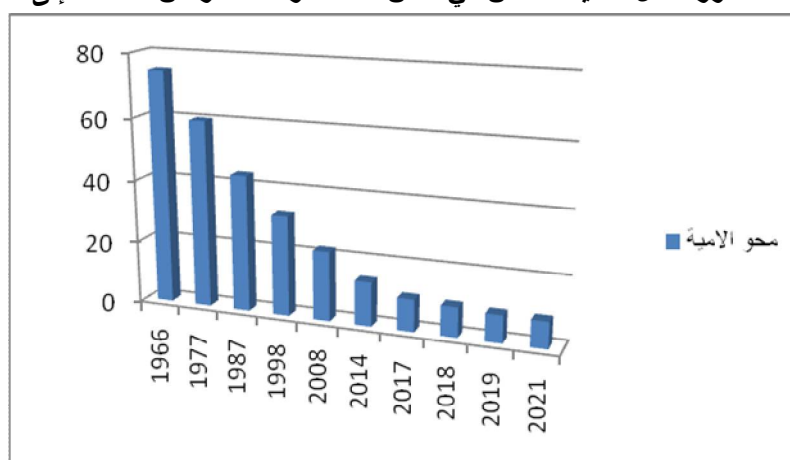
4. المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر:

1.4 مؤشر التعليم: الذي يعدّ أهم حقوق الإنسان، لأنّه السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها ومن مؤشرات قياس مدى تقدّم التعليم في الدول (نسبة الأمية ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الثانوية والجامعية) (المجلس الأعلى للتعليم، 2002، صفحة 63)

1.1.4 معدل محو أمية الكبار:

تعد مشكلة الأمية من المشكلات الكبيرة والخطيرة ومن أبرز العقبات التي تقف حجرة عثرة في وجه نهضة الشعوب وتقدّمها، مثلما تشكّل عائقاً أمام دفع مسيرتها التنموية الشاملة والمستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية (الدين، 2007، صفحة 34) بالنسبة لمحو الأمية فقد بذلت الدولة الجزائرية جهوداً معتبرة قصد التقليل من نسبة الأمية التي كانت غداة الاستقلال تمسّ نسبة 90% من السكان (زوييدة، 2019، صفحة 27).

شكل 01: تطوّر معدل الأمية للسكان في السن 10 سنوات فأكثر من 1966 إلى 2021



المصدر: نتائج التعدادات الوطنية: 1966، 1977، 1987، 1998، 2008

الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار: 2014، 2017، 2018، 2019، 2021

وفي هذا السياق ومن خلال الشكل 01 كشفت نتائج أول إحصاء سنة 1966 أن نسبة الأمية بلغت 74.6% (62.3% ذكور و 85.4% إناث) فيما سجل الإحصاء الثاني في سنة 1977 نسبة أمية قدرت بـ 59.9% (46.4% ذكور و 72.6%) إناث وشهد الإحصاء الرابع سنة 1998 انخفاض الأمية إلى نسبة 31.9% (23.6% ذكور و 40.3% إناث) واستمر هذا الانخفاض في الإحصاء الخامس سنة 2008 حيث وصل إلى 22.1% (15.5% ذكور و 28.9% إناث)، وهكذا أصبحت في الانخفاض إلى غاية سنة 2021 لتبلغ 8.5% . فقد بدأت الحكومة الجزائرية في معالجة مشكلة الأمية ومحاولة تقليصها بشكل جذري، من خلال تنفيذ برنامج محو الأمية الذي يعدّ من أكبر البرامج التعليمية التي تقدّم خدماتها التربوية للكبار نظرا لكونه يمثل دائما القاعدة الأساسية لأيّ نوع من أنواع التعليم، أي بدون امتلاك المهارات الأساسية كالقراءة والكتاب والحساب والتي يوفرها هذا البرنامج، لا يستطيع الأمي مواصلة تعليمه وتدريبه.

2.1.4 معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي، الثانوي:

الجدول 01: معدل التحاق التلاميذ بالتعليم الابتدائي والثانوي

المستوى الدراسي	التعليم الابتدائي %	التعليم الثانوي %
1973	83.28	13.61
1976	92.15	18.51
1978	95.15	25.48
1995	97.44	58.66
1997	99.74	59.51
1998	100.90	-
1999	102.75	65.67
2001	104.02	68.81
2003	105.92	74.10
2011	104.23	98.61
2018	-	-
2019	107.33	-
2020	111	-

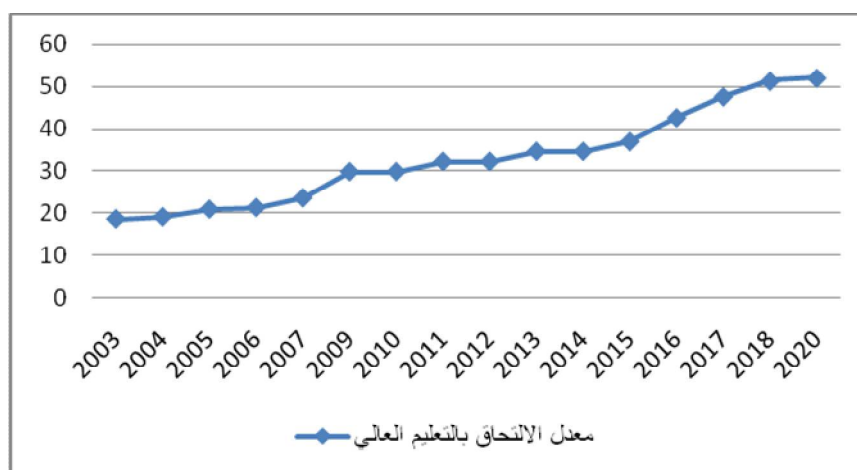
المصدر: البنك الدولي، إحصائيات من الموقع data.albankaldawli.org

من خلال الجدول 01 وصل معدّل الالتحاق بالقيد في التعليم الابتدائي كأحد مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من قيم البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، واقترب معدّل القيد في التعليم الثانوي إلى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وهذا راجع إلى إصلاح التعليم وتلبية زيادة الطلب المتنامي عليه وزيادة طاقته الاستيعابية، فقد بلغ المعدّل في التعليم الابتدائي في الجزائر 104.23% سنة 2011 كما أن معدّل القيد في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً هو 104.2% في نفس السنة.

أمّا معدّل القيد في التعليم الثانوي قد بلغ 98.61% سنة 2011 أما بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة فقد بلغ 91% (برنامج الأمم الانمائي، 2013، صفحة 18) هذا الارتفاع الملاحظ راجع إلى سياسات الدولة في تحقيق إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الأساسية، ما شجع على تحسين فرص رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي بعد الزيادة في الطلب على التعلم

3.1.4 معدّل الالتحاق بالتعليم العالي:

الشكل 02: معدّل الالتحاق بالتعليم العالي (%) من 2003 إلى 2020



المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات أطلس بيانات العالم <http://www.Knoema.com/atlas>

من خلال الشكل البياني 02 يلاحظ أنّ معدّل الالتحاق بالتعليم العالي في ارتفاع مستمر حيث بلغ 18.5% سنة 2003 ليرتفع إلى 52% سنة 2018 ممّا دفع على تحسن

مستوى الإنفاق على التعليم في الجزائر، حيث استفاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 18.9 مليار دينار جزائري من قبل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و 0.36 مليار دولار جزائري لقطاع التعليم، بينما رصد برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009-2005 لقطاع التعليم 200 مليار دينار جزائري و 141 مليار دينار جزائري لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي

واستهدف البرنامج الخماسي 2010-2014 انجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و 600000 مكان بيداغوجي جامعي (هويدي، 2014، صفحة 235)

ومن هنا يتضح الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر من أجل تنمية رأس مالها البشري من خلال التركيز على التعليم بمختلف مستوياته، من خلال زيادة عدد المدارس والجامعات والمعاهد وتضاعف عدد الأساتذة والطلبة المسجلين، بهدف تحسين المستوى العلمي لنخبة المجتمع من أجل المساهمة في حل الإشكالات المطروحة والمواضيع المبهمة في الساحة الوطنية على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

2.4 مؤشر الصحة العامة: تحسين الحالة الصحية للمواطنين هي اهتمام الدولة بتقديم الخدمات الصحية لهم، حيث هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه الشرب النظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ومن أهم المؤشرات الرئيسية للصحة هي (وهيبة، 2015، صفحة 16)

1- **حالة التغذية:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.

2- **الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

1.2.4 حالة التغذية:

الجدول 02: العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات من 1991 إلى 2019

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات لكل 1000 مولود حي
1991	67.27	48.10
1994	68.19	44.80
1997	69.32	41.60
2000	70.64	39.70
2002	72.59	37.80
2004	73.31	35.10
2008	73.71	29.5
2009	74.64	28.4
2010	74.94	27.4
2011	75.2	26.7
2012	75.44	26.2
2013	75.66	25.8
2014	75.88	25.5
2015	76.09	25.2
2016	76.3	24.8
2017	76.5	24.3
2018	76.69	23.8
2019	غير متوفرة	23.3
2020	77	23

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على البنك الدولي

يتبين من خلال الجدول 02 أنّ هناك تطوّر كبير للعمر المتوقع عند الولادة، فقد حققت الجزائر قيم عالية في هذا المجال تنافس بها دول الجوار وحتى الدول المتطورة وذات الدّخل العالي، فقد زادت مدّة الحياة عند الولادة من 67.27 سنة 1991 إلى 73.31 سنة 2008 لتصل إلى 77 سنة 2020 أي زيادة بأكثر من 4 سنوات خلال الفترة 2008-2020

ويمكن إرجاع ارتفاع أمل الحياة عند الولادة إلى تناقص معدّلات الوفيات الخام، والرضع والأطفال دون 5 سنوات بالجزائر، حيث أنّ أمل الحياة عند الولادة يحدد ويوجه الصّحة

وتطوّرها وبدوره يحدد مدى التحسن الصحيّ وبمعنى آخر التحوّل الصحي داخل المجتمع الجزائري، الذي شمل الاستثمارات في مجالات الصحة وحملات التلقيح ضدّ الأمراض بكافة أنواعها.

أمّا معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات فقد انخفض وتراجع، فقد سجلت 48.10 حالة وفاة لكلّ 1000 مولود جديد سنة 1991 لتصل إلى 24.4 حالة وفاة سنة 2010 لتتخفّف إلى 23.3 حالة وفاة سنة 2019، يعود هذا الانخفاض إلى التوسّع الكبير في نشر شبكة الخدمات الصحيّة وتحسين مستواها النوعي إلى حدّ مقبول، لنستنتج أنّ للتلقيح دور فعّال خلال السنوات الأولى للحياة، إلّا أنّ هته الأعداد تبقى مرتفعة رغم أنّ هناك اتّجاه نحو التحسّن، ويمكن إرجاع السبب إلى القضاء على جلّ الأمراض، فقط بقيت المستعصيّة والتي لم يجد لها الطب الدّواء اللّازم، أو هي بعض الوفيات في المناطق النائية بعدد الاستثمار في صحّة الأطفال مطلباً أساسياً لحقوق الإنسان وهو من أضمن الطرق للانطلاق منها لمستقبل أفضل باعتبار معدّلات وفيات الأطفال مؤشراً حساساً لتطوّر بلد ما ودليلاً معبراً عن أولوياتها، باعتباره نتيجة لمجموعة واسعة من المدخلات (الوضع الغذائي، مستوى الرّعاية الصحيّة، اللّقاحات، مياه الشرب، الطّعام...) وهو الأساس لتصنيف الدّول للأغراض التّتمويّة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2012، صفحة 50)

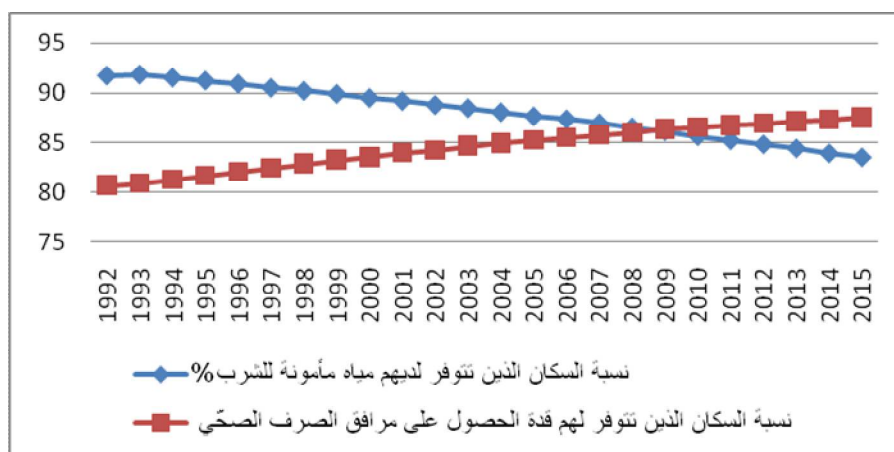
بالإضافة إلى العلاقة الوطيدة بين بقاء الطفل والتعليم بصفة عامّة وتعليم المرأة بصفة خاصّة، حيث كلّما زاد تعليم الأمّهات زادت صحتهن وعلى الأرجح صحة أطفالهن، فمنذ 1970 كان انخفاض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات إلى النصف في 165 دولة، إلى التحسينات في تعليم النساء في سن الإنجاب.

وتقل احتمالية وفاة الأطفال في طفولتهم ممّن أكملت أمهاتهم تعليمهنّ الأساسي بنسبة 40% مقارنة مع الأطفال الذين لم تترتد أمهاتهنّ المدارس، وتقلّ احتماليّة معاناتهم من

سوء التغذية إلى النصف، فتأثير المرأة أكبر من تأثير الرجل من حيث تحسين المستوى الصحي والغذائي للأطفال، وأنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة زاد المستوى الصحي عند الأطفال، وهذا يؤكد على أهمية تعليم المرأة تعليماً جيداً، ومن المؤكد أنه في أي بلد المرأة التي تلقت تعليماً أساسياً كاملاً يرجح أن تكون أقدر تسيير لحياتها في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متغيرة بصورة أفضل من التي ظلت بدون تعليم (زوييدة، 2019، صفحة 35)

2.2.4 الإصحاح:

الشكل 03: نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مياه مأمونة للشرب وقدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي



المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل 03 وبالنسبة لنسبة السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي فهي في تحسن مستمر، حيث بلغت 80.7% سنة 1992 لتبلغ 84.30% سنة 2002 وترتفع إلى 87.6% سنة 2015

أما فيما يخص نسبة السكان الحاصلين على مياه مأمونة للشرب فقد شهدت تناقصاً، حيث سنة 1992 كانت تبلغ 91.7% لتبلغ 88.8% سنة 2002 وتتناقص إلى 83.6% سنة 2015 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تزايد عدد سكان الجزائر، وبالتالي فاحتياج

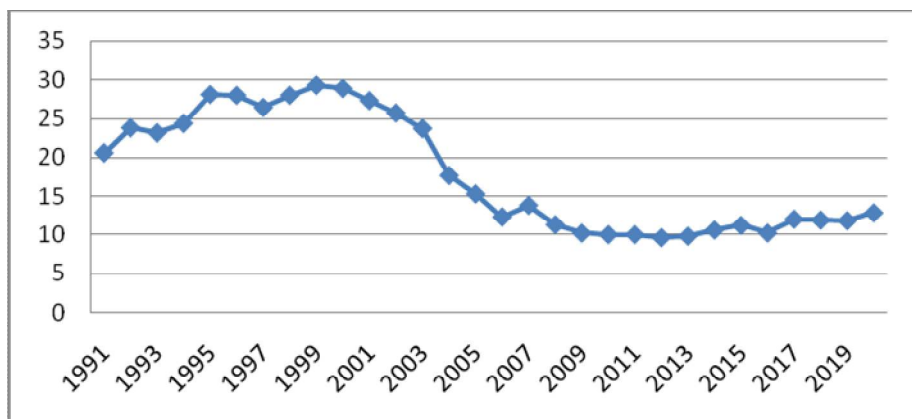
الجزائر للمياه سيكون مضاعفا بتضاعف عدد السكان في الجزائر، وقلة الاستثمارات في هذا المجال.

فقد أقرّت منظمة الصحة العالمية أنه حوالي ربع أطفال العالم النامي يعانون من نقص في الوزن بسبب سوء التغذية وعدم كفاية المرافق الصحية الضرورية (توفيق، صفحة 22) حيث أنّ العلاقة بين حالة التغذية (خاصة وفيات الأطفال دون 5 سنوات) والإصحاح واضحة من خلال انخفاض نسبة الوفيات دون 5 سنوات بسبب الإسهال خلال التسعينات، حيث تعتمد التخفيضات المستمرة للنسبة الحالية على قدرة الأسر في معالجة الإسهال منزليا (إمداد الجسم بالسوائل والتغذية السليمة)، وسوف يساعد الحصول على مياه نظيفة ونظام صرف صحي بصورة متزايدة على تضيق مدى الإصابة بالمرض (برنامج الأمم الانمائي، 2003، صفحة 99)

ففي سنة 2000 أعلنت هيئة الأمم المتحدة أنّ هناك مليار شخص يفتقدون لوصول المياه الصالحة للشرب (scientifiques American, 2001,p24) كما أعلن البنك الدولي أنه في أفق 2025 حوالي 3 مليار شخص سوف يفتقدون لوصول المياه الصالحة للشرب (تقرير التنمية البشرية، صفحة 6)

3.4 مؤشر البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سنّ العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما، حيث يسمح لنا هذا المعدل بالوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها (مسعودي، 2012، صفحة 11)

الشكل 04: تطور معدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة 1991-2020



المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

Données statistiques : Activité, Emploi et chômage, ONS Algérie septembre 2020, p 1-2

من خلال الشكل البياني رقم 04 يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل

المرحلة الأولى: من 1991 إلى 2000 حيث أن معدل البطالة في ارتفاع مستمر

بلغت 42.8%، 57.13% و 59.16% سنة 1991، 1995، و 2000 على التوالي.

هذا الارتفاع راجع إلى الظروف الأمنية الصعبة الوضعية السياسية المأساوية التي شهدتها الجزائر خلال فترة التسعينات وما خلفته من ركود على كل الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المديونية التي أثقلت كاهل الدولة وإعلان الكثير من المؤسسات الوطنية والمحلية حالة الإفلاس وبالتالي تسريح العمال، الذي قارب 500 ألف عامل وغلق حوالي 1000 مؤسسة، وكلّ هذا موازاة مع فترة الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

فارتفاع معدل البطالة نتيجة لارتفاع نسب النشاط وزيادة طلبات البحث عن عمل.

المرحلة الثانية: من 2001 إلى 2013 حيث أن البطالة النسوية انخفضت من

28.13% و 19.29% إلى 9.3% في سنة 2005، 2010 و 2013 على التوالي، حيث

تعتبر النسبة الأخيرة هي أدنى نسبة لهذا المؤشر منذ الاستقلال، هذا دليل على نوع من الحركية التي شهدتها الجزائر وكذا ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة بالمقارنة

بالسنوات الماضية، وانتهاج الجزائر لبرامج تشغيل الشباب في إطار ما يسمّى برنامج عقود ما قبل التشغيل، برنامج القرض المصغر وبرنامج إنشاء المؤسسات المصغرة

المرحلة الثالثة: بعد 2013 عودة ارتفاع معدل البطالة حيث بلغ 12.83% سنة 2020، هذا الارتفاع راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة ممّا جعل الدولة تعيد النظر في سياسة التوظيف بالإضافة إلى انخفاض الحركة في سوق الشغل بصفة عامّة.

الخاتمة:

تضمّن المقال دراسة لمفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي، حيث تبين من خلال الدراسة تعدد المراحل الذي مرّ بها مفهوم التنمية من ارتباطها بالنمو الاقتصادي إلى النمو والتوزيع العادل إلى الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما تمّ عرض المؤشرات التي تقيس مدى التقدّم المتحقق في التنمية على أن تكون هذه المؤشرات على صلة وثيقة بالموضوع المدروس، مع ضرورة توفير البيانات عن هذا المؤشر وأن يكون حقيقي ويعكس الواقع بشكل دقيق، وله القدرة على قياس مدى التقدّم الحاصل في مجال معيّن.

وعليه تحليلنا للمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر تضمّن النتائج التالية:

- تمكّنت الجزائر من تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية من خلال التحسّن الملحوظ في بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية بسبب سياسة الدولة في الاستثمار في قطاع الصحة والتعليم.
- الأثر المميّز للتنمية الاجتماعية من خلال معدّل الأمية ومعدّل الالتحاق بالتعليم بكلّ أطواره الابتدائي، الثانوي وكذا الجامعي بسبب سياسات التعليم الإلزامي وتحقيق المساواة بين الجنسين.

- تحسّن الأجل المتوقع للحياة، وكذا وفيات الأطفال دون 5 سنوات.
- ارتفاع نسبة الأشخاص الحاصلين على مياه مأمونة للشرب بشكل محسوس لكن غير كافي بسبب النمو الديموغرافي كل سنة.
- انخفاض نسبة الأشخاص الحاصلين على مرافق الصرف الصحي مما أثر على تحقيق الجزائر للبرنامج الإنمائي للألفية وعليه المحافظة على الاستخدامات المائية من خلال تقليل الهدر وإنشاء السدود وخرن المياه والمحافظة على المياه الجوفية، وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب.
- رغم الجهود التي بذلتها الدولة إلا أنّ معدل البطالة يبقى مرتفع وكان له تأثير سلبي بالمجمل على مؤشرات التنمية الاجتماعية، وعليه يجب خلق مناصب شغل للعاطلين، فمن الملاحظ أن سنوات البطالة لها امتداد زمني في الجزائر، فالبطالة في الجزائر تأخذ فترة من سنة إلى 5 سنوات، ومع التشغيل غير الرسمي أو المناصب المؤقتة تأخذ حتى مدى 10 سنوات.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- العربي حجام، سميحة طري.(2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 9
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.(1989). مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
- المجلس الأعلى للتعليم. (2002). مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. جوهانسبورغ.
- برنامج الأمم الانمائي. (2003). تقرير التنمية البشرية أهداف التنمية للألفية. تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية. نيويورك.
- برنامج الأمم الانمائي. (2013). تقرير التنمية البشرية. نهضة الجنوب تقدّم بشري في عالم متنوّع. نيويورك.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2012). الجزائر.

- بن صديق زوبيدة. (2019). أثر التعليم وعمل المرأة في تغيير النموذج الزواجي في الجزائر، دراسة ميدانية على أستاذات وطالبات التّراست العليا بجامعة أبي بكر بلقايد. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر.
- بودير ايمان، مختاري فيصل. (2017). المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر مؤشر التعليم. المجلة الجزائرية للاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 8، العدد 2.
- بوربعين وهيبة. (2015). التنمية المستدامة ونمذجة ظاهرة الفقر دراسة تأهيلية لعلاقة المياه بالفقر للأسرة الجزائرية بولاية تلمسان. كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر.
- زكرياء مسعودي. (2012). واقع سياسة التشغيل من خلال الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 1990-2010. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي الجزائر.
- تقرير التنمية البشرية. الاستدامة والانصاف مستقبلي أفضل للجميع. نيويورك.
- سالم توفيق. الأمن الغذائي العربي أوراق غربية. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- طلعت مصطفى السروجي. (2001). التنمية الاجتماعية المثل والواقع. جامعة حلوان مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
- عبد الجليل هويدى، و خالد يحيوي. (2014). السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الانمائية للألفية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الوادي العدد 6.
- لطفي علي. (1993). التنمية الاقتصادية. جامعة القاهرة.
- مدحت أبو النصر. (2017). التنمية المستدامة مفهومها أبعادها ومؤشراتها. لمجموعة العربية للتدريب والنشر مصر.
- معتمد محمد اسماعيل. (2015). دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة. كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا.
- منى مؤتمن عماد الدين. (2007). الدراسة التنموية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن. وزارة التربية والتعليم ومكتب اليونيسكو عمان.
- مندوي عصام عمر. (2003). التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، القاهرة

المراجع الأجنبية:

- Romano Donoto. (2002). *sustainable rural development syria projet*. CGP, FAO. scientifiques American). Avril 2001. (pour la science, l'eau le risques de pénurie . edition Francais N 282.